

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي

المنعقد يوم الأربعاء الموافق ٢٥ مارس ٢٠٢٠

١٢:٣٠ ظهراً

قاعة بورصة البحرين - مرفأ البحرين المالي
مملكة البحرين

إنعقد اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي لشركة عقارات السيف ش.م.ب. ("الشركة") يوم الأربعاء الموافق ٢٥ مارس ٢٠٢٠ وذلك في تمام الساعة ١٢:٣٠ ظهراً في قاعة بورصة البحرين في مرفأ البحرين المالي - مملكة البحرين بالحضور الشخصي وعن طريق نظام التواصل المرئي عن بعد (ZOOM).

حضر كل من:

١. المساهمون:

مساهمون يمثلون أصالة ووكالة ٢٦٦,٤٩٣,٥٤٨ سهماً من إجمالي أسهم الشركة البالغ عددها ٤٦٠,٠٠٠,٠٠٠ سهماً أي بنسبة ٥٧,٩٣٪ (مرفق قائمة حضور المساهمين).

٢. أعضاء مجلس الإدارة:

- أ. الدكتور/ مصطفى علي السيد – نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة المسؤولية الاجتماعية
- ب. السيد/ فؤاد علي تقي – عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة التدقيق
- ت. السيد/ سطاتم سليمان القصيبي – عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية
- ث. السيدة/ إيمان مصطفى المرابطي – عضو مجلس الإدارة
- ج. السيد/ يوسف أحمد الحمادي – عضو مجلس الإدارة
- ح. السيد/ حامد يوسف مشعل – عضو مجلس الإدارة (عن طريق نظام التواصل المرئي ZOOM)

هذا وقد إعتذر السيد/ عيسى محمد نجيبى – رئيس مجلس الإدارة عن الحضور لظرف صحي كما إعتذر أعضاء مجلس الإدارة السيد/ عبدالجليل محمد جناحي والسيد/ هشام جعفر الرئيس والسيد/ محمد إبراهيم البستكي عن الحضور وذلك لإفساح المجال أمام المساهمين أو الجهات الرقابية للحضور شخصياً بما لا يتعارض مع التعليمات الصادرة من حكومة البحرين بشأن التجمعات.

٣. الجهات الرقابية والمعنية:

- أ. السيد/ علي مكي – وزارة الصناعة والتجارة والسياحة
- ب. السيد/ علي العلوي – وزارة التجارة والصناعة والسياحة
- ت. السيد/ محمد طالب الشيخ – وزارة التجارة والصناعة والسياحة (عن طريق نظام التواصل المرئي ZOOM)
- ث. السيدة/ علياء عمران – مصرف البحرين المركزي (عن طريق نظام التواصل المرئي ZOOM)
- ج. السيد/ حسين محمد – مصرف البحرين المركزي (عن طريق نظام التواصل المرئي ZOOM)
- ح. السيدة/ شيخة الزياتي – بورصة البحرين (عن طريق نظام التواصل المرئي ZOOM)
- خ. السيد/ عيسى الجودر – إرنست و يونغ (المدقق الخارجي)
- د. السيد/ محمد المرزوقي – إرنست و يونغ (المدقق الخارجي)
- ذ. السيد/ عبدالله عابدين – شركة البحرين للمقاصة (مسجل الأسهم)
- ر. السيدة/ هدى الطربوش - شركة البحرين للمقاصة (مسجل الأسهم)
- ز. السيد/ حسين حاجي - شركة البحرين للمقاصة (مسجل الأسهم)

٤. أعضاء الإدارة التنفيذية:

- أ. السيد/ أحمد يوسف – الرئيس التنفيذي
 ب. الأنة/ مريم عبدالرحمن حسين – مدير أول – إدارة الشؤون القانونية والإمتثال وسكرتير الشركة
 ت. السيد/ محمد خالد الراعي – مسئول أول - إدارة الرقابة المالية

النصاب القانوني:

حضر الإجتماع مساهمون يمثلون أصالة ووكالة ٢٦٦,٤٩٣,٥٤٨ سهماً من إجمالي أسهم الشركة البالغ عددها ٤٦٠,٠٠٠,٠٠٠ سهماً أي بنسبة ٥٧,٩٣٪ من رأس مال الشركة وبذلك يكون النصاب قانونياً كما نصت عليه المادة (٢٠١) من قانون الشركات التجارية الصادر بمرسوم قانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١ ("قانون الشركات").

الإجراءات القانونية:

تمت الدعوة لهذا الإجتماع إستناداً إلى المواد (١٩٨) إلى (٢٠١) من قانون الشركات والمادة رقم (٤٦) من النظام الأساسي للشركة في ثلاث (٣) صحف محلية صادرة باللغتين العربية والإنجليزية بتاريخ ٤ مارس ٢٠٢٠ وشمل الإعلان الدعوة الرسمية وجدول أعمال الإجتماع كما تم إخطار الجهات الرقابية والمعنية المختصة.

ترأس الإجتماع الدكتور/ مصطفى علي السيد – نائب رئيس مجلس الإدارة معلناً إكمال النصاب القانوني بنسبة ٥٧,٩٣٪ وقد ثبت ذلك في سجل الحضور المعتمد من قبل رئيس الإجتماع وممثلي المدقق الخارجي ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة و مسجل الأسهم وعينت الجمعية العامة الأنة / مريم عبدالرحمن حسين كسكرتيراً للإجتماع.

إستهل السيد/ رئيس الإجتماع بالترحيب بالأصالة عن نفسه ونيابة عن السادة أعضاء مجلس الإدارة بالحضور مثنياً لتواجدهم شخصياً أو عن طريق نظام التواصل المرئي (ZOOM) في ظل الظروف الإستثنائية التي تمر بها المملكة ومقدراً للجهود الجبارة المبذولة من قبل حكومة مملكة البحرين في هذا الصدد. وعليه، أعلن السيد رئيس الإجتماع بدء إجتماع الجمعية العامة العادية السنوية للشركة بعد إقرار جدول الأعمال على النحو التالي:

١. المصادقة على محضر إجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٩.

بين السيد/ رئيس الإجتماع بأن المحضر المذكور قد تم توزيعه ونشره مسبقاً إلا أن المساهم السيد/ علي طريف إعتراض منوهاً بأنه لم يستلم نسخة من المحضر قبل الإجتماع لإبداء رأيه أو ملاحظاته وهنا عقب السيد/ يوسف الحمادي مشيراً إلى التزام الشركة بنشر المحضر على موقع بورصة البحرين وموقع الشركة بموجب المتطلبات القانونية والرقابية العام الماضي بعد إنعقاد الجمعية العامة العادية بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٩ وتوافر نسخة من المحضر المذكور على الموقعين إلى تاريخه.

كما إعتراض المساهم السيد/ علي طريف على صياغة هذا البند من جدول الأعمال منوهاً بأنه يجب أن يتضمن تلاوة المحضر قبل المصادقة عليه وهنا عقب السيد/ يوسف الحمادي بأن جدول الأعمال يخضع للموافقة المسبقة من قبل مصرف البحرين المركزي والذي لم يبدي أي تحفظاً على صياغة هذا البند.

إقترح السيد/ علي العلوي - ممثل وزارة التجارة والصناعة والسياحة تلاوة المحضر أمام الحضور وعليه، قامت الأنة/ مريم عبدالرحمن عبدالله سكرتير الإجتماع بتلاوة المحضر بالكامل على مسامع الحضور.

وحيث لم يوجد أي اعتراض على المحضر، فقد أقرت الجمعية العامة بالإجماع القرار التالي:

القرار رقم (٢٠٢٠/١)

المصادقة على محضر إجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٩.

٢. مناقشة وإقرار تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ .

قام السيد/ رئيس الإجتماع بتقديم تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ منوهاً بأن الظروف القاهرة الإستثنائية التي تمر بها البلاد بسبب فيروس كورونا (كوفيد-١٩) ستؤدي إلى تحديات مستقبلية ستتم دراستها بدقة.

أبدى المساهم السيد/ علي طريف تحفظه على التقرير مطالباً بأن يركز تقرير مجلس الإدارة في المستقبل على تحليلات مالية مع مقارنة أداء الشركة ومؤشراتها المالية لفترة خمس (٥) سنوات على الأقل وأضاف بأن أرباح الشركة قد تراجعت على الرغم من ارتفاع قيمة أصولها. عقب السيد/ يوسف الحمادي بأن تقرير مجلس الإدارة يسرد ملخصاً عاماً لأهم المؤشرات المالية والتي تذكر بالتفصيل في البيانات المالية المدققة للشركة التي سيتم مناقشتها لاحقاً في هذا الإجتماع وشكر السيد/ رئيس الإجتماع المساهم السيد/ علي طريف على ملاحظاته منوهاً بأن مجلس الإدارة سيأخذها في الإعتبار في المستقبل.

وحيث تم تسجيل تحفظ المساهم السيد/ علي طريف على هذا البند، أقرت الجمعية العامة بالأغلبية القرار التالي:

القرار رقم (٢٠٢٠/٢)

إقرار تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

٣. الإستماع إلى تقرير مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

قام السيد/ عيسى الجودر ممثل المدقق الخارجي السادة/ شركة إرنست ويونغ بتلاوة تقرير مدققي الحسابات على مسامع الحضور مبيناً بأن البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة حقيقية وعادلة عن المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الواجبة التطبيق.

وحيث لم توجد أي ملاحظات جوهرية على التقرير، فقد أقرت الجمعية العامة بالإجماع القرار التالي:

القرار رقم (٢٠٢٠/٣)

أخذت الجمعية العامة بالعلم بتقرير مدققي الحسابات للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

٤. مناقشة البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ والموافقة عليها.

طلب السيد/ رئيس الإجتماع من السادة المساهمين تقديم ملاحظاتهم أو إستفساراتهم عن البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ والتي تلخصت في الآتي:

أ. أشاد المساهم السيد/ علي طريف بالإشارة إلى الإيضاح رقم (٢٨) من البيانات المالية المدققة بأداء الشركة في قطاع الشقق الخدمائية إلا أنه شدد على ضرورة التركيز على قطاعي المجمعات التجارية والعقارات والمرافق الترفيهية والتصدي لأسباب تراجع الأداء فيهما.

ب. استفسر المساهم السيد/ علي طريف عن الدورة التشغيلية ودورة التدفق النقدي للشركة و طلب السادة/ أعضاء مجلس الإدارة منه شرح المقصد من السؤال حتى تتم الإجابة عليه بشكل واف وبين السيد/ يوسف الحمادي في هذا الصدد أهمية التمييز بين الشركات المالية والبنوك التي تعتمد على عمليات الإئتمان بشكل أساسي في أعمالها وأعمال الشركة حيث تعتمد الشركة أساساً على الدخل من إيجارات مجمعاتها التجارية أو الدخل من الأجرة اليومية أو الأسبوعية لشققها الفندقية ومرافقها الترفيهية إلا أنه بعد نقاش مطول لم يتضح المقصد من سؤال المساهم السيد/ علي طريف وإكتفى هو بهذا القدر من الشرح مع استبعاد الإدارة التنفيذية للإستجابة إلى أي استفسارات في وقت لاحق.

ت. استفسر المساهم السيد/ علي طريف عن الإيضاح رقم (١٠) في الصفحة رقم (٥٨) من التقرير السنوي فيما يتعلق بالذمم التجارية المدينة و ذمم أخرى حيث أشار السيد/ يوسف الحمادي إلى الإيضاح نفسه والذي تضمن إيجارات مستحقة ومخصصات ومبالغ مستحقة من أطراف ذات صلة المبينة في الإيضاح رقم (٢٩) وغيرها من الذمم أو المبالغ التي تقع ضمن أعمال الشركة الاعتيادية.

ث. استفسر المساهم السيد/ علي طريف عن الإيضاح رقم (١١) في الصفحة رقم (٥٨) من التقرير السنوي فيما يتعلق بالأرصدة والنقد لدى البنوك وعن خطط الشركة لإستخدام هذه الأموال في المستقبل وعقب السيد/ سطاتم سليمان القصيبي بأن هذه الأرصدة تمثل مؤشر صحي لسبولة الشركة وتوظف من قبلها في تسيير أعمالها وتغطية تكاليفها التشغيلية كما يستخدم جزء منها لتوزيع الأرباح على المساهمين بالإضافة إلى مشاريع الشركة القائمة أو المستقبلية. ونوه السيد/ أحمد يوسف الرئيس التنفيذي للشركة بأن وقت الإجتماع قد لا يسمح في التوسع في خطط الشركة المستقبلية إلا أن الإدارة التنفيذية مستعدة للإستجابة لكافة الإستفسارات بعد الإجتماع و عليه إكتفى المساهم السيد/ علي طريف بهذا القدر من الشرح على أن يتم الإجابة على أي من إستفساراته من قبل الإدارة التنفيذية في وقت لاحق.

وحيث لم يوجد أي اعتراض على البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، فقد أقرت الجمعية العامة بالإجماع القرار التالي:

القرار رقم (٢٠٢٠/٤)

الموافقة على البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

٥. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ على النحو التالي:

أ. ترحيل مبلغ ١,١٠٠,٠٠٠ دينار بحريني إلى الإحتياطي القانوني.
ب. توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع ١٥% (١٥ فلساً للسهم الواحد) أي ما يعادل مجموعها ٦,٩٠٠,٠٠٠ دينار بحريني على أن يتم دفعها على النحو التالي:

التاريخ	الحدث
٢٦ مارس ٢٠٢٠	آخر يوم تداول لاستحقاق الأرباح
٢٩ مارس ٢٠٢٠	تاريخ تداول السهم بدون استحقاق
٣٠ مارس ٢٠٢٠	يوم الاستحقاق
١٣ أبريل ٢٠٢٠	يوم الدفع

ت. تخصيص مبلغ ١٧٠,٠٠٠ دينار بحريني لدعم التبرعات الخيرية والمجتمعية في إطار برنامج المسؤولية الإجتماعية للشركة

ث. ترحيل ٢,٥٢٥,٩٥٨ دينار بحريني كأرباح مستبقة للعام القادم.

طلب السيد/ رئيس الاجتماع من السادة المساهمين تقديم ملاحظاتهم أو إستفساراتهم أو إعتراضاتهم عن التخصيصات المقترحة لصافي الأرباح للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ والتي تلخصت في الآتي:

أ. إستفسر المساهم السيد/ علي طريف إذا كانت توصية مجلس الإدارة لا تزال قائمة فيما يتعلق بتوزيع الأرباح النقدية على المساهمين في ظل الأوضاع الإستثنائية حيث قد يحتم الوضع إعادة النظر فيها جراء التراجع الإقتصادي المتوقع وإستجاب السيد/ رئيس الاجتماع بأنها لا تزال قائمة.

ب. إقترح المساهم السيد/ علي طريف توزيع أسهم منحة في المستقبل بالإضافة إلى الأرباح النقدية لما في ذلك من حافز للمساهمين للحفاظ على الأسهم للمدى الطويل وثنى السيد/ رئيس الاجتماع هذا الإقتراح منوهاً بأنه سيدرس من قبل أعضاء مجلس الإدارة للسنوات المالية المقبلة.

ت. إستفسر المساهم السيد/ علي طريف عن الآلية المتبعة في تحديد مبلغ التبرعات السنوي حيث إستجاب السيد/ رئيس الاجتماع بأن الشركة تعمل مع كافة مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات والأندية والجهات المعنية لتحديد الإحتياجات السنوية لهذه الجهات ومن ثم يتم إقرار المبلغ من قبل مجلس الإدارة بناءً على ذلك. وأبدى المساهم السيد/ علي طريف تحفظه من المبلغ المذكور منوهاً بأنه قليل مقارنة مع البنوك والشركات الأخرى وإقترح على أن لا يقل هذا المبلغ عن خمسة (٥) بالمئة من صافي الأرباح في المستقبل. ثمن السيد/ رئيس المجلس إقتراح المساهم السيد/ علي طريف منوهاً بأن الشركة تعمل جاهدة من خلال التبرعات النقدية والمشاركات الإجتماعية في سبيل خدمة المجتمع وإثرائه وتستهدف شرائح مجتمعية واسعة ضمن برنامج متكامل يمزج بين العمل التطوي والمادي.

وحيث تم تسجيل تحفظ المساهم السيد/ علي طريف على مبلغ التبرعات الخيرية والمجتمعية، أقرت الجمعية العامة بالأغلبية القرار التالي:

القرار رقم (٢٠٢٠/٥)

الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ على النحو التالي:

- أ. ترحيل مبلغ ١,١٠٠,٠٠٠ دينار بحريني إلى الإحتياطي القانوني.
ب. توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع ١٥٪ (١٥ فلساً للسهم الواحد) أي ما يعادل مجموعها ٦,٩٠٠,٠٠٠ دينار بحريني على أن يتم دفعها على النحو التالي:

التاريخ	الحدث
٢٦ مارس ٢٠٢٠	آخر يوم تداول لاستحقاق الأرباح
٢٩ مارس ٢٠٢٠	تاريخ تداول السهم بدون استحقاق
٣٠ مارس ٢٠٢٠	يوم الاستحقاق
١٣ أبريل ٢٠٢٠	يوم الدفع

- ت. تخصيص مبلغ ١٧٠,٠٠٠ دينار بحريني لدعم التبرعات الخيرية والمجتمعية في إطار برنامج المسؤولية الإجتماعية للشركة
ث. ترحيل ٢,٥٢٥,٩٥٨ دينار بحريني كأرباح مستبقاة للعام القادم.

٦. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتحديد مبلغ ٢٣٠,٠٠٠ دينار بحريني كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

طلب السيد/ رئيس الاجتماع من السادة المساهمين تقديم ملاحظاتهم أو إعتراضاتهم عن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقترحة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ والتي تلخصت في الآتي:

استقر المساهم السيد/ علي طريف عن الآلية المتبعة في تحديد مبلغ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة حيث وضح السيد/ رئيس الاجتماع بأن يتم تحديده عن طريق مجلس الإدارة بالنظر إلى أداء الشركة للسنة المالية المعنية ضمن الأطر المحددة من قبل قانون الشركات بشكل يتماشى مع حجم المسؤولية القانونية والوقت والجهد المبذول من قبل السادة الأعضاء في إتمام مهامهم. وأبدى المساهم السيد/ علي طريف تحفظه على المبلغ المقترح والذي رآه مرتفعاً بالمقارنة إلى نسبة النمو في الأرباح لهذه السنة.

وحيث تم تسجيل تحفظ المساهم السيد/ علي طريف على هذا البند، وإمتناع أعضاء مجلس الإدارة من حملة الأسهم عن التصويت، أقرت الجمعية العامة بالأغلبية القرار التالي:

القرار رقم (٢٠٢٠/٦)

الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتحديد مبلغ ٢٣٠,٠٠٠ دينار بحريني كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

٧. مناقشة تقرير حوكمة الشركات للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وإلتزام الشركة بمتطلبات وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومصرف البحرين المركزي والمصادقة عليه.

طلب السيد/ رئيس الاجتماع من السادة المساهمين تقديم ملاحظاتهم أو إستفساراتهم أو إعتراضاتهم عن تقرير حوكمة الشركات للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ والتي تلخصت في الآتي:

أ. صرح المساهم السيد/ علي طريف بأن الشركة لا تلتزم بمتطلبات الإستقلالية الرقابية والتي تنص على وجوب إستقلالية ثلث أعضاء المجلس على الأقل إلا أن الأنسة/ مريم عبدالرحمن حسين - سكرتير الاجتماع ومسئول حوكمة الشركة صححت للمساهم السيد/ علي طريف هذه الملاحظة مؤكدة إلتزام الشركة بهذا المتطلبات حيث يبين تقرير حوكمة الشركات من خلال التفاصيل المذكورة إستقلالية أغلب أعضائه (أو جهة تعيينهم إن وجدت) ونوهت بأن عدد من الأعضاء غير المستقلين تم إنتخابهم عن طريق التصويت التراكمي في إجتماع الجمعية العامة في العام السابق.

ب. إستقر المساهم السيد/ علي طريف عن سبب تسمية بعض أعضاء مجلس الإدارة بأعضاء مستقلين على الرغم من تعيينهم من قبل مساهمين في الشركة حيث وضحت الأنسة/ مريم عبدالرحمن حسين - سكرتير الاجتماع ومسئول حوكمة الشركة بأن هؤلاء الأعضاء يمثلون هيئات حكومية أو شبه حكومية والمصنفين من قبل مصرف البحرين المركزي في قواعده الإرشادية من ضمن الأعضاء المستقلين.

وحيث لم يوجد أي إعتراض على تقرير حوكمة الشركات للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، فقد أقرت الجمعية العامة بالإجماع القرار التالي:

القرار رقم (٢٠٢٠/٧)

المصادقة على تقرير حوكمة الشركات للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ والذي يبين إلتزام الشركة بمتطلبات وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومصرف البحرين المركزي.

٨. التبليغ عن العمليات التي جرت مع الأطراف ذات العلاقة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ كما هو مبين في الإيضاح رقم (٢٩) من البيانات المالية الموحدة تماشياً مع المادة رقم (١٨٩) من قانون الشركات التجارية الصادر بمرسوم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١.

طلب السيد/ رئيس الإجتماع من السادة المساهمين تقديم ملاحظاتهم أو إستفساراتهم أو إعتراضاتهم عن العمليات التي جرت مع الأطراف ذات العلاقة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ والتي تلخصت في الآتي:

إستفسر المساهم السيد/ علي طريف عن هوية هذه الأطراف وعلاقتها بالشركة حيث وضحت الأنسة/ مريم عبدالرحمن حسين - سكرتير الإجتماع ومسئول حوكمة الشركة بان هذه التعاملات كما هو مبين في الإيضاح رقم (٢٩) من البيانات المالية الموحدة تتعلق بإتفاقيات خدمات عقارية تقدم من قبل الشركة إلى شركات تابعة لها وهي شركة المحرق مول ذ.م.م. وشركة لاما العقارية ذ.م.م.

وحيث لم يوجد أي إعتراض على العمليات التي جرت مع الأطراف ذات العلاقة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، فقد أقرت الجمعية العامة بالإجماع القرار التالي:

القرار رقم (٢٠٢٠/٨)

المصادقة على العمليات التي جرت مع الأطراف ذات العلاقة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ كما هو مبين في الإيضاح رقم (٢٩) من البيانات المالية الموحدة تماشياً مع المادة رقم (١٨٩) من قانون الشركات التجارية الصادر بمرسوم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١.

٩. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

طلب السيد/ رئيس الإجتماع من السادة المساهمين تقديم ملاحظاتهم أو إستفساراتهم أو إعتراضاتهم على هذا البند.

وحيث لم يوجد أي إعتراض على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من كل ما يتعلق بتصرفاتهم للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، ومع إمتناع أعضاء مجلس الإدارة من حملة الأسهم عن التصويت ، فقد أقرت الجمعية العامة بالإجماع القرار التالي:

القرار رقم (٢٠٢٠/٩)

الموافقة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

١٠. إعادة تعيين السادة/ ارنست ويونغ كمدققي الحسابات لعام ٢٠٢٠ بعد الحصول على موافقات الجهات الرقابية المختصة وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

طلب السيد/ رئيس الإجتماع من السادة المساهمين تقديم ملاحظاتهم أو إستفساراتهم عن إعادة تعيين السادة/ ارنست ويونغ كمدققي الحسابات لعام ٢٠٢٠ والتي تلخصت في الآتي:

إستفسر المساهم السيد/ علي طريف في حضور ممثلي المدقق الخارجي عن عدد السنوات التي قضاها السادة/ ارنست ويونغ كالمدقق الخارجي للشركة وإستجابت الأنسة/ مريم عبدالرحمن حسين - سكرتير الإجتماع ومسئول حوكمة الشركة بالإشارة إلى تقرير حوكمة الشركات بأن عدد سنوات الخدمة حتى السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ هو تسع (٩) سنوات. وعليه أشار المساهم السيد/ علي طريف إلى المتطلبات الواردة عن وزارة التجارة والصناعة والسياحة في

